الاختلاف السياسي في تعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨

ناهض زقوت

لقد شكلت النكبة الفلسطينية، بل نكبة الأمة العربية، نقطة تحول جذرية في حياة الشعب العربي الفلسطيني، ماضيه وحاضره ومستقبله. ومازالت آثار تلك النكبة ماثلة، وتأثيراتها في الأمة العربية قائمة. وكل ما يحدث اليوم للأمة من ماسي وويلات ونكبات جديدة، تعود في جذورها إلى نكبة فلسطين.

وبتأثير من ويلات الحرب والخوف من الذبح، ومن الممارسات الإرهابية للمنظمات الصهيونية، خرج الفلسطينيون يلتمسون الأمن والسلامة في دول الجوار العربي، أو في مناطق داخل الوطن. ومازال اللاجئون ينتظرون حق عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها.

لا نريد أن ندخل في الجذور التاريخية – السياسية لقضية اللاجئين، إنما هدفنا هو إبراز جدلية الاختلاف السياسي في تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم في عام ١٩٤٨ وتأثيرات هذا الاختلاف على مستقبل قضيتهم وحق عودتهم.

تأخذ مسألة تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيون المشردين من ديارهم عام ١٩٤٨ بعداً جدلياً على المستوى السياسي، حيث أن جميع الأطراف: العربية، والفلسطينية، والإسرائيلية، والدولية، لم تتفق على الرقم الحقيقي لعدد اللاجئين. ويعود هذا الجدل لأسباب سياسية قائمة في شرطها الأساسي على احتلال إسرائيل للأراضي العربية الفلسطينية، فنجد من جهة أن العرب يرفعون العدد لإبراز ضخامة حجم الكارثة والمأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني، ومن جهة أخرى نجد أن إسرائيل تخفض العدد للتقليل من شأن الكارثة والتنصل من مسؤوليتها عنها.

ويعود في رأينا هذا الاختلاف إلى عدة أسباب مباشرة، نذكر:

- عدم وجود دراسات أو إحصائيات موثقة بعدد اللاجئين الذين هجروا من ديارهم.
- تشتت اللاجئين الفلسطينيين في أكثر من مكان.
- اعتماد الباحثين على إحصائيات وكالة الغوث، والإحصائيات الغربية.
- اعتمدت وكالة الغوث في إحصائياتها على الذين سجلوا أنفسهم، في حين أن الكثير ممن هاجروا من بلدانهم لم يسجلوا أنفسهم في وكالة الغوث.
- العديد من المواطنين سجلوا أنفسهم كلاجئين في وكالة الغوث، بهدف الحصول على المعونة علما أنهم لم يغادروا بيوتهم. مما يعني وجود خلل كبير في سجلات وكالة الغوث.

إسرائيل وقضية اللاجئين:

دأب الإعلام الرسمي الإسرائيلي وعلى لسان بعض قادتها، على إنكار طرد وتهجير الفلسطينيين من أرضهم، ويدعون أنهم خرجوا من تلقاء أنفسهم، وبأوامر من الجيوش العربية، وأن القوات الإسرائيلية اضطرت إلى القيام ببعض الأعمال التي سقط من جرائها ضحايا دفاعاً عن نفسها أمام جيوش سبع دول عربية.

هذا المنطق المعكوس، والذي يقلب أركان الحقيقة، ما زالت إسرائيل تصر عليه، وتحاول جاهدة إنكار مسؤوليتها عن تشريد غالبية الشعب الفلسطيني. ولكن الحقائق والأدلة الدامغة التي أثبتها الباحثون العرب والأجانب تثبت عكس ما يدعون، فقد ذكر الدكتور سلمان أبو ستة: "أن الصهاينة قد احتلوا (٢١٣) قرية قبل نهاية الانتداب البريطاني في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨، وطردوا (٤١٣ ألف) لاجئ. وإذا أضفنا ال ٢٧ يوما من القتال بعد نهاية الانتداب إلى تلك المرحلة، باعتبار أن القوات العربية لم تألف بعد المكان أو تستعد للقتال بالشكل الكافي، فيكون الصهاينة قد احتلوا (٢٩١) قرية، وطردوا (٥٠٠ ألف) لاجئ في تلك الفترة. وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفا، قبل أن تبدأ القوات العربية في إنقاذ فلسطين من الصهاينة (١). وحقيقة أخرى، أن مذبحة دير ياسين التي نفذت في ٩ / ٤ / ١٩٤٨ ، كانت قبل رحيل قوات الانتداب البريطانية عن فلسطين. مما يعني أن طرد اللاجئين وذبحهم لم يكن دفاعا عن النفس، بل كان إرهابا وعدوانا سافرا وصريحا من قوى أجنبية جاءت من الخارج.

ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ التي أجلت قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي أخذت إسرائيل ومعها بعض الإعلام الغربي، في محاولة لصق مسؤولية اللاجئين بالدول العربية من خلال الادعاء بان الدول العربية أو الجيوش العربية هي التي طلبت من الفلسطينيين عبر وسائل الإعلام الخروج من أراضيهم. وهذا ما نفاه العديد من الباحثين (٢) وكان من ضمنهم المؤرخ الإسرائيلي "بيني موريس" الذي قال: "لم ينشر الزعماء العرب في كل مراحل الحرب أي نداء للعرب في فلسطين بترك بيوتهم وقراهم والتوجه إلى الشتات، ولم يكن أي برنامج في الإذاعة أو في الصحافة العربية يحث الفلسطينيين أو يأمرهم بالهرب، وفي الحقيقة لم أجد أي ذكر لبث من هذا النوع، وطوال فترة الحرب استمعت للإذاعات العربية ووسائل اتصال أخرى، أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ووزارة الخارجية الإسرائيلية، وكذلك الممثليات والوكالات الدبلوماسية الغربية (مثل بي . بي . سي)، ولم يكن هناك أي تطرق أو اقتباس من تلك الفترة لمثل هذا البث. (...) لكن ما حصل هو العكس، ففي بداية أيار/ مايو ١٩٤٨، طالب زعماء الدول العربية ومحطات الإذاعة العربية (إذاعة رام الله، الملك عبد الله، وقائد جيش الإنقاذ العربي القاوقجي) الفلسطينيين أن يبقوا في مكانهم، وفي حالة كونهم في المهجر أن يعودوا إلى بيوتهم في فلسطين" (٣).

ومع كل هذه الحقائق والأدلة، مازالت إسرائيل على ادعائها بأن الدول العربية هي المسؤولة عن ترحيلهم. وبناء على هذا الادعاء الإسرائيلي، فان الدول العربية هي المكلفة بإيجاد حل لقضيتهم، أما إسرائيل فلا تكمن مسؤوليتها في الجانب السياسي وإنما في الجانب الإنساني، من خلال المساهمة في صندوق دولي لدعم وتأهيل اللاجئين وتوطينهم في البلدان العربية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ترفض إسرائيل اعتبار أبناء وأحفاد اللاجئين ممن يشملهم تعداد اللاجئين الذين شردوا أو خرجوا من ديارهم حسب منطقها، إنما اللاجئون في نظرها هم الذين خرجوا عام ١٩٤٨ فقط، أما ما دون ذلك فهم مواطنون حسب الميلاد في إحدى الدول العربية، وبهذا الطرح قلبت إسرائيل أركان المعادلة، من البحث في قضية إعادة اللاجئين إلى تحديد من هو اللاجئ ؟ وصولاً إلى تعداد اللاجئين عام ١٩٤٨.

وقد كان لوكالة الغوث (الاونروا) البداية الأولى في اختلاق مشكلة تعريف من هو اللاجئ، إذ طرحت في عام ١٩٥٠ تعريفا للاجئ الفلسطيني، يقول: "اللاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي كان مكان إقامته العادية في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنشوب النزاع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وهو الشخص الذي فقد جراء ذلك النزاع بيته وسبل معيشته، وأصبح لاجئا ومسجلا لديها في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها، وقد تم توسيع هذا التعريف ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدوا من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة (٤). وتعريف وكالة الغوث خلق مشكلة أخرى، وهي تقديرات أعداد اللاجئين، إذ طرحت الوكالة أرقاما حددت فيها أعداد اللاجئين عام ١٩٤٨ بناء على تعريفها السابق والذي لا يشمل كل اللاجئين.

بدأت الدوائر الرسمية الفلسطينية وغير الرسمية، وكذلك الهيئات العربية والدولية، في طرح أرقام مختلفة لتعداد اللاجئين الفلسطينيين، بناءً على تقديرات عديد من الباحثين والدارسين أو على تقديرات وكالة الغوث (الاونروا) في موضوعة اللاجئين، وكانت أغلب تلك التقديرات متناقضة، مما أدخل القضية من حيث تعدادها في نوع من الغموض والبلبلة.

لذا نحاول في هذه الدراسة استعراض الأرقام التي طرحها الباحثون الفلسطينيون والعرب والإسرائيليون والهيئات الدولية وغيرهم لتعداد اللاجئين، في محاولة للوصول لإزالة الغموض والبلبلة التي حدثت، وإيجاد تعداد حقيقي يستند إلى تعداد الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨.

التقديرات الدولية:

قدرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين عام ١٩٤٨ بنحو (٧٥٠ ألف) فلسطيني، حيث ذكرت: "إن القتال الذي رافق إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بين العرب واليهود أدى إلى خلق أزمة

إنسانية، ذلك أن ما يقرب من ٧٥٠ ألف لاجئ فلسطيني، قد أخرجوا من أرضهم وأصبحوا لاجئين. (٥)

أما لجنة التوفيق في فلسطين والمشكلة بناءً على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، فقد قدرت عددهم بنحو (٧٦٦ ألف) فلسطيني. في حين قدرت وزارة الخارجية البريطانية تعدادهم بـ(٦٧٠ ألف) فلسطيني. (٦)

وسجلت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" والتي أنشئت عام ١٩٤٩، خلال عامها الأول (تحديداً في ٣٠ حزيران ١٩٥٠) حوالي (٩١٤,٢٢١) لاجئاً فلسطينياً ضمن مناطق عملياتها الخمسة. (٧)

التقديرات الإسرائيلية:

ويشير الدكتور موشيه إفرات "والذي يعبر عن تقديرات إسرائيلية" إلى أن العدد الإجمالي للاجئين سنة ١٩٤٨ حوالي (٦٠٤ ألف) نسمة. (٨) ولكن بعض الملفات الإسرائيلية تخفض العدد إلى (٥٢٠ ألف) لاجئ. (٩)

التقديرات العربية:

وبالنسبة للتقديرات العربية، فقد ذكرت الأرقام العربية المقدمة للأمم المتحدة في أوائل الخمسينيات أن تعداد اللاجئين حوالي (٩٠٠ ألف) لاجئ. (١٠)

أما أستاذ القانون في "جامعة باريس" رمضان بابادجي فيحدد تعدادهم في كتابه المشترك، قائلاً: "كان النزوح قد بدأ واستمر إلى ما بعد إقامة دولة إسرائيل .. وفي نهاية سنة ١٩٤٩ كان (٧٢٦ ألف) فلسطيني يسلكون طريق النزوح". (١١)

تعبر تلك الأرقام المتضاربة عن حجم المشكلة بغض النظر عن اختلافاتها، كما تعبر أيضاً عن توجهات سياسية في تحديد العدد، فإسرائيل معنية بتقليل العدد حتى لا تتحمل المسؤولية إزاءهم – كما ذكرنا – والمجتمع الدولي الممثل بالأمم المتحدة استند إلى تقديرات خبراء قدروا حجم المأساة الإنسانية والأخلاقية دون إجراء تعداد رسمي، و"الأونروا" كذلك اعتمدت على سجلاتها وهي غير دقيقة من ناحية تسجيل اللاجئين التابعين لمناطق عملياتها فقط واستثنت اللاجئين الآخرين في الدول الأخرى من التعداد. أما الدول العربية فكان هدفها تضخيم الرقم – كما ذكرنا – دون إجراء تعداد حقيقي لمعرفة حجم المأساة أو عمل سجلات للاجئين وتوزيعاتهم للمطالبة فيما بعد بحقهم في العودة.

التقديرات الفلسطينية:

وإذا كانت الأطراف السابقة لم تتفق على رقم لتعداد اللاجئين، على المستوى الرسمي. نجد كذلك أن الباحثين والدارسين الفلسطينيين لم يتفقوا أيضاً على رقم لتعداد اللاجئين.

ذكر الدكتور "سلمان أبو ستة" أن عدد اللاجئين عام ١٩٤٨ هو (٨٠٤,٧٦٧) لاجئاً (١٢)، ثم يورد رقماً آخر بناءً على القوائم التي وضعها للقرى المدمرة وإحصاءات سكانها في كتابه "سجل النكبة"، من حيث أنه يضع قائمة رئيسية تضم (٥٣١) قرية، ومنها استنتج الرقم السابق، ولكنه يضيف إليها قائمة ثانوية تضم (٦٦٢) محلة، فيكون تعداد اللاجئين نحو (٩٣٥,٥٧٣) لاجئاً. (١٣) غير أن أبو ستة يعتمد الرقم الأول كتعداد للاجئين عام ١٩٤٨.

وحسب الدراسة المفصلة التي قامت بها "جانيت أبو لغد" حول اللاجئين فقد قدرت تعدادهم بـ(٧٧٠,٠٠٠) لاجئ. (١٤)

كما قدر محمود سعيد عددهم في دراسته قائلاً: "وصل مجمل من تم طردهم واقتلاعهم من البلاد حوالي (٨٠٠,٠٠٠) شخص. (١٥)

أما الدكتور "وليد الخالدي" في كتابه القيم "كي لا ننسى" فإنه يقدر تقديراً متراوحاً ما بين (٧١٤,١٥٠ – ٧٤٤,١٥٠) لاجئاً، ويعود هذا الفارق بين الرقمين – كما يقول – إلى الاختلاف في تقدير عدد اللاجئين من البدو. (١٦)

وفي أوراق العمل التي قدمت إلى مؤتمر اللاجئين في بيت لحم في يوليو ١٩٩٦، اختلفت تقديرات الباحثين في تعداد اللاجئين في دراساتهم، فنجد الدكتور هشام فرارجة، يقدر تعدادهم بما يقرب من (٨٠٠,٠٠٠) فلسطيني تم اقتلاعهم. أما الدكتورة نورما مصرية حزبون، فقد قدرت عددهم بما يقارب (٩٠٠,٠٠٠) فلسطيني. وينخفض الرقم لدى الباحث محمد جرادات إلى (٧٠٠,٠٠٠) لاجئ. (١٧)

إن الاختلاف واضح بين الأرقام التي تراوحت ما بين (٧٠٠ ألف – ٩٠٠ ألف) لاجئ فلسطيني طردوا من ديارهم، (انظر الجدول رقم ١) وهذا الاختلاف يؤكد أن جميع الأرقام الواردة غير دقيقة، من حيث أن عدد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ يزيد عن المليون فلسطيني وذلك بناءً على تعداد سكان فلسطين قبل النكبة.

تقديرات الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨:

شكل تعداد الفلسطينيين العرب وفق تقديرات هيئة الأمم المتحدة في أواسط الأربعينيات حوالي ثلثي سكان فلسطين، حيث قدر عدد الفلسطينيين العرب حوالي (١,٥٠٠,٠٠٠) نسمة، واليهود حوالي (٥٠٠,٠٠٠) نسمة. (١٨)

ويقدر "مصطفى مراد الدباغ" (١٩) بناءً على إحصاءات حكومة الانتداب عدد سكان فلسطين، قائلاً: كان تعداد سكان فلسطين في ١٩٤٧/٣/٣١ حوالي (١,٩٣٣,٦٧٣) نسمة، على حساب أن عدد بدو قضاء بئر السبع نحو (٤٧,٩٨١) نسمة وفقاً لإحصاء عام ١٩٣١، ولما كان عدد هؤلاء البدو بلغ في إحصاء فني سري دقيق أجرته الحكومة البريطانية عام ١٩٤٦ هو (٩١,٩٣٤) نسمة، فيكون عدد سكان فلسطين (١,٩٣٣,٦٧٣) نطرح منه (٤٧,٩٨١) ثم نجمع إلى الناتج (٩١,٩٣٤) فيصبح الإجمالي (١،٩٧٧،٦٢٦) نسمة، وكان من بينهم (٦١٤,٢٣٩) يهودياً، وبذلك يقدر تعداد الشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٧ بنحو (١,٣٦٣,٣٨٧) نسمة، بعد طرح عدد اليهود من التعداد الإجمالي. وإذا وضعنا تعداد الفلسطينيين العرب عام ١٩٤٧– ١٩٤٨ مقابل عدد اللاجئين وفق التقديرات المختلفة، وأجرينا عملية طرح تلك التقديرات المختلفة من التعداد الإجمالي وهو (١,٣٦٣,٣٨٧) نسمة، تكون النتيجة تقدير عدد الفلسطينيين الذين تبقوا في أرض فلسطين المحتلة. ولتوضيح ذلك بشكل موسع نضع جدولاً نبرز من خلاله جهة التقدير وتقديرها لتعداد اللاجئين عام ١٩٤٨ مع طرح هذا التقدير من إجمالي السكان الفلسطينيين عام ١٩٤٧– ١٩٤٨ لينتج عدد المتبقين في أرض فلسطين. (انظر جدول رقم ٢)

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع التقديرات اختلفت مع بعضها في تقدير عدد الفلسطينيين الذين بقوا في أرضهم، وهذا الاختلاف منطقي بناءً على الاختلاف الأساسي في التقدير العام لتعداد الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨.

وكي نصل إلى التعداد الحقيقي لعدد اللاجئين الفلسطينيين من وجهة نظرنا، نعتمد على مسألتين:

الأولى، تعداد الذين بقوا في فلسطين،

والثانية، الذين استشهدوا من الفلسطينيين في حرب ١٩٤٧ – ١٩٤٨.

لأن هاتين المسألتين سقطتا من حسابات الباحثين والدارسين الفلسطينيين وكذلك من التقديرات العربية والإسرائيلية والدولية، لأن هذه التقديرات اعتمدت على الحدس والظن، ولم تقم بإجراء إحصاء شامل لمعرفة أعداد اللاجئين الذين شردوا من أرضهم، وما قامت به وكالة الغوث "الأونروا" لا يعد إحصاء إنما هو تسجيل يخدم هدفها العام، لذلك استثنت أكثر من ٢٥% من اللاجئين في حصرها لتعدادهم الموجود في سجلاتها.

أما حسابات الباحثين الفلسطينيين وبعض الدارسين الإسرائيليين والأجانب، فكانت أيضاً غير دقيقة، لأنهم اعتمدوا في إحصائهم لعدد اللاجئين على مسألة إحصاء عدد القرى والخرب المدمرة وبعض المدن والمضارب البدوية، وبالتالي أعداد سكانها.

وبقراءة بعض الدراسات التي تناولت موضوع القرى المدمرة وتشريد سكانها. نجد أن إحصاءاتهم أيضاً كانت جميعها متناقضة فيما يتعلق بعدد القرى المدمرة، بالتالي أنتج هذا التناقض اختلافهم الرئيسي في إحصاء تعداد اللاجئين. (انظر الجدول رقم ٣)

لهذا أسقطنا من حساباتنا في إحصاء عدد اللاجئين مسألة عدد القرى المدمرة، واعتمدنا على إحصاء سكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وطرحنا منه الذين تبقوا والذين استشهدوا عام ١٩٤٨، لتكون النتيجة تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا خارج فلسطين عام ١٩٤٨.

تراوح تعداد الذين بقوا وفق التقديرات السابقة ما بين (٤٤٩,١٦٦ – ٨٤٣,٣٨٧) نسمة، وهذه التقديرات تخالف الواقع تماماً، حيث لم يتبق في فلسطين بعد اغتصابها هذا العدد من الفلسطينيين، إذ أجمعت الدراسات والتقديرات على أن عددهم تراوح ما بين (١٢٠ ألف) إلى (١٦٠ ألف) نسمة.

يقول الدباغ: "بلغ عدد اليهود عند نهاية الانتداب (٦٥٠ ألف) نسمة. وكانت إحصاءات اليهود في القسم المحتل عام ١٩٤٨ لجميع السكان (العرب واليهود) قد بلغت (٨٧٩ ألف) نسمة، بينهم (٧٥٨,٧٠٢) من اليهود، وهؤلاء نطرحهم من التعداد الإجمالي (٨٧٩ ألف) فيكون الباقي (١٢٠,٢٩٨) عربياً فلسطينياً. (٢٠) وإذا طرحنا هذا التعداد الإسرائيلي من تقديرات الدباغ نجد أن تعداد الذين تبقوا في فلسطين نحو (٢٢٩ ألف) لاجئ.

وجاء في كتاب "موجز تاريخ فلسطين" أنه بقيت في حدود الدولة اليهودية أقلية فلسطينية في الجليل والمثلث والنقب قرابة (١٥٠ ألف) نسمة عام ١٩٤٨. (٢١)

ويذكر محمود سعيد في كتابه عن لاجئي ٤٨، قائلاً: "أما عدد من بقوا في المناطق التي تكونت منها إسرائيل فيقدر بحوالي (١٦٠ ألف) نسمة. (٢٢) وباحث آخر يقول "مكث (١٥٦ ألف) نسمة في ديارهم بعد الحرب فيما عرف بإسرائيل".

ومن جانبنا سوف نعتبر أن المتوسط العام لتعداد المتبقين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ولم يهاجروا أو يصبحوا لاجئين أو أصبحوا لاجئين داخل ١٩٤٨، هو (١٥٠ ألف) نسمة.

أما المسألة الأخرى الهامة في تقديرنا لتعداد اللاجئين والقائمة أيضاً بناءً على التعداد الإجمالي الذي ذكرناه سابقاً، هي مسألة الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨. لقد ذكر عارف العارف في سجل الخلود الذي سجله لشهداء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من العرب والفلسطينيين، أن عدد الشهداء الإجمالي بلغ (١٦,٧٢١) شهيداً، كان من بينهم خلال الفترة من١٩٤٧/٤/٢٩ – ١٩٤٩/٧/٢٠ حوالي (١٣ ألف) شهيد من الفلسطينيين فقط . (٢٣)

ونحن بتلك الأدلة والبراهين نؤكد أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨ أكبر من كل الإحصاءات والتقديرات التي ذكرناها سابقاً.

وإذا وضعنا تعداد الذين تبقوا في فلسطين، مجموعاً مع تعداد الذين استشهدوا عام ١٩٤٨ وطرحناهم من التعداد الإجمالي، ينتج وفق المعادلة: (١٥٠ ألف) مضافاً إليها (١٣ ألف) والناتج مطروحاً من (١,٣٦٣,٣٨٧)، وبذلك يكون تعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وهو (١,٢٠٠,٣٨٧) لاجئاً ، وهؤلاء هم الذين تشردوا في المنافي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والعراق، والسعودية، ودول الخليج، وبعض الدول الأجنبية، وهؤلاء هم أصحاب حق العودة، ويضاف إليهم أبناؤهم وأحفادهم، وكذلك الفلسطينيون الذين لجأوا إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

جدول رقم (١)

يوضح التقديرات المتباينة في تعداد اللاجئين

جهة التقدير	أعداد اللاجئين
الأمم المتحدة	٧٥٠ ألف
لجنة التوفيق في فلسطين	٧٦٦ ألف
وزارة الخارجية البريطانية	٦٧٠ ألف
وكالة الغوث (الأونروا)	٩١٤ ألف
د. موشيه أفرات (تقدير إسرائيلي)	٦٠٤ ألف
ملفات إسرائيلية	٥٢٠ ألف
التقديرات العربية	٩٠٠ ألف
د. رمضان بابادجي	٧٢٦ ألف
د. سلمان أبو ستة	٨٠٤ ألف
د. جانيت أبو لغد	٧٧٠ ألف
محمود سعيد	٨٠٠ ألف
د. وليد الخالدي	٧١٤-٧٤٤ ألف
د. هشام فرارجة	٨٠٠ ألف
د. نورما مصرية حزبون	٩٠٠ ألف
محمد جرادات	٧٠٠ ألف

جدول رقم (٢)

جهة التقدير	تقدير عدد اللاجئين عام ١٩٤٨ مع طرح هذا التقدير من التعداد الإجمالي ١,٣٦٣,٣٨٧ عدد المتبقين في فلسطين بعد نكبة ١٩٤٨	عدد المتبقين في فلسطين بعد نكبة ١٩٤٨
الأمم المتحدة	٧٥٠,٠٠٠	٦١٣,٣٨٧
لجنة التوفيق	٧٦٦,٠٠٠	٥٩٧,٣٨٧
الخارجية البريطانية	٦٧٠,٠٠٠	٦٩٣,٣٨٧
وكالة الغوث "الأونروا"	٩١٤,٢٢١	٤٤٩,١٦٦
د. موشيه أفرات (تقدير إسرائيلي)	٦٠٤,٠٠٠	٧٦١,٣٨٧
الملفات الإسرائيلية	٥٢٠,٠٠٠	٨٤٣,٣٨٧
التقديرات العربية	٩٠٠,٠٠٠	٤٦٣,٣٨٧
د. سلمان أبو ستة	٨٠٤,٧٦٧	٥٥٨,٦٢٠
جانيت أبو لغد	٧٧٠,٠٠٠	٥٩٣,٣٨٧
وليد الخالدي	٧٤٤,١٥٠	٦١٩,٢٣٧
محمد سعيد	٨٠٠,٠٠٠	٥٦٣,٣٨٧
رمضان بابادجي	٧٢٦,٠٠٠	٦٣٧,٣٨٧
هشام فرارجة	٨٠٠,٠٠٠	٥٦٣,٣٨٧
نورما حزبون	٩٠٠٠,٠٠٠	٤٦٣,٣٨٧
محمد جرادات	٧٠٠,٠٠٠	٦٦٣,٣٨٧

جدول رقم (٣)

المؤلف	الدراسة	عدد القرى التي أحصتها الدراسة
الدباغ	بلادنا فلسطين	٤٧٧ قرية
العارف	نكبة فلسطين	٣٩٩ قرية
أبو ستة	سجل النكبة	٥٣١ قرية
الخالدي	كي لا ننسى	٤١٨ قرية
ـــــ	الموسوعة الفلسطينية	٣٩١ قرية
كمال عبد الفتاح	القرى المدمرة	٣٩٠ قرية
صالح عبد الجواد	التدمير الجماعي	٤٧٢ قرية
نجم ومعمر	ـــــ	٤٤٣ قرية
بني موريس	طرد الفلسطينيين	٣٦٩ قرية
شاحاك	القرية العربية المدمرة	٣٨٥ قرية
	تاريخ حرب الاستقلال وتاريخ الهاغاناه	١٥٢ قرية
	الطبوغرافيا الإسرائيلية	٢٩٠ قرية
اوليفر	ـــــ	٣٧٢ قرية

كاتب وباحث، مدير عام المركز القومي للدراسات والتوثيق

مراجع الدراسة

١ــ الدكتور سلمان أبو ستة : حق العودة . منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق . غزة . يناير ١٩٩٩ . ص١٠ .

٢ــ انظر ، رمضان بابادجي وآخرون : حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت ١٩٩٦ .

٣ــ بيني موريس : تصحيح خطأ ، يهود وعرب في ارض إسرائيل ١٩٣٦ ـــــ ١٩٥٦ . ترجمة وتقديم : أنطوان شلحت . منشورات مدار . رام الله . آب / أغسطس ٢٠٠٣ . ص٤١.

٤ــ وكالة الأمم المتحدة : دليل الاونروا . ص٨ .

٥ــ الأمم المتحدة : الأمم المتحدة وقضية فلسطين . منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة . نيويورك . ص٧ ، ٢٧ .

٦- الدكتور سلمان أبو ستة : سجل النكبة ١٩٤٨. مركز العودة الفلسطيني . لندن ١٩٤٨. ص ١٣.

٧- UNRWA. 1950-1990, SERVING PALESTINE REFUGEES.

٨- شلومو غازيت : قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الحل الدائم من منظور إسرائيلي . مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٢. ربيع ١٩٩٥. ص ٨٠.

٩- سجل النكبة : مرجع سابق . ص ١٣.

١٠- المرجع السابق : ص ١٤.

١١ــ رمضان بابادجي وآخرون : مرجع سابق . ص ٢٥.

١٢- سجل النكبة : مرجع سابق . ص ١٠.

١٣- المرجع السابق : ص ١٤.

١٤- المرجع السابق : ص ١٣-١٤.

١٥- محمود سعيد : لاجئو الداخل . سلسلة دراسات يصدرها مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني " شمل " . رام الله ١٩٩٩. ص ٩.

١٦- وليد الخالدي : كي لا ننسى . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت١٩٩٧. ص ٧٤٦.

١٧ــ خمسون عاما تحت الخيمة ، حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين : أوراق عمل، قدمت للجنة التحضيرية لمؤتمر اللاجئين في منطقة بيت لحم ، ضمن سلسلة الأيام

الدراسية التي عقدت ما بين ٤ ــ ١٤ / ٧ / ١٩٩٦ في بيت لحم . انظر الصفحات ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٤ .

١٨- الأمم المتحدة وقضية فلسطين . مرجع سابق . ص ٣.

١٩- مصطفى مراد الدباغ : بلادنا فلسطين . ج الأول . منشورات دار الهدى . كفر قرع ١٩٩١. ص ٢٢.

٢٠- المرجع السابق . ص ٢٤-٢٥.

٢١- مجموعة من الباحثين : موجز تاريخ فلسطين، النكبة والصمود . منشورات اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا لإحياء ذكرى النكبة . ص ٧٧.

٢٢- لاجئو الداخل : مرجع سابق . ص ٩.

٢٣- عارف العارف : نكبة فلسطين والفردوس المفقود . الجزء السادس . منشورات دار الهدى . كفر قرع . ص ٧-١١.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.